وثيقة معلومات المشروع /

ورقة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة (PID/ISDS)

مرحلة التقييم | تاريخ الإعداد/التحديث: 25 تموز/يوليو 2017 | تقرير رقم: PIDISDSA20047

**معلومات أساسية**

**أ. بيانات أساسية حول المشروع**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **البلد**  لبنان | **رقم تعريف المشروع**  P159692 | **اسم المشروع**  تحديث نظام إدارة الأراضي | **رقم تعريف المشروع الرئيسي (إن وجد)** |
| **المنطقة**  الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | **تاريخ التقييم التقريبي**  3 تموز/يوليو 2017 | **التاريخ المتوقع لانعقاد المجلس** 26 أيلول/سبتمبر 2017 | **مجال الممارسة (الرئيسي)**  الممارسة العالمية الاجتماعية والحضرية والريفية والمرونة |
| **أداة التمويل**  تمويل مشروع استثماري | **المقترض**  وزارة المالية | **الهيئة المنفّذة**  المديريّة العامة للشؤون العقاريّة |  |
| **هدف (أهداف) التنمية المقترحة:**  تحسين الوصول إلى بيانات استخدام الأراضي والتخمين والبيانات المتصلة بحقوق الملكيّة والمعلومات الجغرافيّة المكانيّة من خلال تحديث نظام إدارة الأراضي. | | | |
| **المكوِّنات:**  تحديث السجل العقاري والمساحي الرقمي  البنية التحتية للبيانات المكانيّة الوطنيّة  تخمين العقارات وفرض الضرائب على الممتلكات  إدارة وجرد أراضي الدولة  التطوير المؤسسي، بناء القدرات وإدارة المشاريع | | | |

**التمويل (بملايين الدولارات)**

|  |  |
| --- | --- |
| **مصدر التمويل** | **المبلغ** |
| البنك الدولي للإنشاء والتعمير | 43.00 |
| **التكلفة الكلية للمشروع** | **43.00** |

**فئة التصنيف البيئي قرار مراجعة التصميم**

الفئة ب – تقييم جزئي المسار الثاني – سمحت المراجعة بالمضي في إعداد المشروع

**هل تم نقل وظائف الرقابة والاعتماد الخاصة بالإجراءات الوقائية إلى مدير الممارسة؟ (لن يتم الإفصاح عنها)**

كلا

**قرار آخر (حسب الحاجة)**

**ب. المقدّمة والسياق**

**السياق القطري**

لبنان بلد صغير متوسط ​​الدخل منفتح ثقافيّاً وسياسيّاً واقتصاديّاً. بلغ عدد سكانه 4.5 مليون نسمة عام 2013. تشكّل السياحة والخدمات الماليّة العمود الفقري للاقتصاد الوطني. ويقع لبنان في إحدى أكثر مناطق العالم تقلّباً، ويتعرّض باستمرار لهزّات سياسيّةٍ وأمنيّةٍ كبيرة ٍمع وجود مخاطر مرتفعة من العنف والصراع كما يتضح من الحرب الأهليّة المدمرة التي استمرت بين عامَي 1975 و1990، وحرب 2006 الأحدث عهداً، ناهيك عن تشظيّات الحرب السوريّة. يستضيف لبنان حالياً ما يزيد على مليون لاجئٍ سوري يبلغ عدد الفقراء منهم ما يزيد على 70%، في حين يُشكّل حوالى نصف مليون لاجئ عبئاً متناهياً على استخدام الأراضي في ظلّ تنامي الطلب على الوصول إلى ملجأ وخدمات ووظائف. وقد أدّت الصراعات المتكرّرة إلى تغيير جذري للأوضاع في مختلف القطاعات -الحوكمة والبنية التحتيّة والاقتصاد الكلّي - ما أدّى إلى تقويض مسار التنمية في البلاد. على مدى ربع القرن المنصرم، سعى لبنان جاهداً إلى الحد من الفقر واسع الانتشار (حيث تعيش نسبة 28% من السكان دون خطّ الفقر)، ولكنّه اصطدم بعقبتين (شاملتين): 1) نظام حكم طائفي أدّى متنامٍ إلى تعطيل عمليّة صنع القرار؛ و(2) الصراع والعنف (الناجمان جزئياً عن ديناميّات الصراع في الشرق الأوسط).

وإذا ما أراد لبنان خلق فرص العمل والوظائف النوعيّة التي يحتاجها مواطنوه وإحراز تقدّم نحو تحقيق الهدفيَن المزدوجَين، وتجنّب المزيد من التدهور في رفاه المواطنين، والأهم من ذلك، إدارة الضغوط المتنامية الناشئة عن الصراعات الإقليمية، توجّب عليه النظر في إجراء سلسلة من الإصلاحات على وجه العجلة. والإجراءات الرئيسية التي من شأنها أن تحسّن آفاق التنمية في لبنان هي التالية: أ) الحد من مواطن الضعف في الماليّة الكليّة، (ب) تحسين حوكمة وفعاليّة المؤسّسات العامة، ج) معالجة الثغرات في مجال الطاقة من أجل زيادة إنتاجيّة القطاع الخاص وتخفيف العبء المالي الكلّي، د) تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكي يصبح لبنان مرتبطاً تماماً بالاقتصاد العالمي ويصبح بإمكانه أن يخلق فرص عمل تساعد على تحسين مناخ الأعمال لتخفيف العبء على إنشاء الشركات وأعمالها، ز) زيادة الاستثمارات في مجال النقل بحيث يتمكّن الأشخاص والمنتجات من التحرّك بكفاءة، ح) معالجة القضايا البيئيّة لحماية الموارد الطبيعية في لبنان، بما في ذلك المياه.

شكّل توافر البيانات والوصول إلى المعلومات أحد العقبات الأساسيّة التي تؤثّر في الحوكمة وفي فاعليّة المؤسسات الماليّة مما يجعل صنع السياسات القائمة على الأدلة صعباً ويقف في سبيل إعلام الرأي العام وتنامي الاستثمارات في القطاع الخاص. وتسجّل أوجه قصور أساسيّة في توقيت البيانات، وموثوقيتها بحكم ضعف القدرة الإحصائية الشاملة، والتغطية غير الكافية للبيانات المتصلة بالفقر، وتوزيع الدخل، والقياسات الاقتصادية مثل ميزان المدفوعات. وبالرغم من أنّ بعض الوزارات قد حسّن الإفصاح عن المعلومات والتقارير، يبقى وصول الرأي العام إلى المعلومات ذات الطبيعة العلنيّة الصرف في دولٍ أخرى، محدوداً للغاية.

وسيكون تحسين الوضوح بشأن حقوق الأراضي والملكيّة أساسيّاً في سبيل الحيلولة دون وقوع النزاعات المتصلة بالأراضي التي تؤدّي إلى تفاقم سائر ديناميكيّات النزاع وتعزيز بيئة الاستثمار والوصول إلى الاعتمادات. وعلى خطٍّ مماثل، إنّ زيادة الوصول إلى البيانات الجغرافية المكانية الموثوقة أمرٌ أساسيٌّ بالنسبة إلى ضرورة تعزيز الابتكار وتطوير الأعمال وخلق فرص العمل والنمو واتخاذ القرارات المستنيرة وتعزيز قاعدة الإيرادات والحكم المحلي. ومن شأن إدارة شفافة وذات مساءلة لأراضي ونظام البيانات الجغرافيّة المكانيّة أن تُعزز إدارة الموجودات العامّة مما يؤدّي إلى عقدٍ اجتماعيٍّ أكثر متانةً وإلى مزيدٍ من الثقة بين المواطنين والحكومة.

**السياق القطاعي والمؤسّسي**

تستند حيازة الأراضي في لبنان إلى القانون المدني الذي يرقى إلى عهد الحماية الفرنسية والملكيّة الخاصة للأراضي والممتلكات. وتُعتبر الاستثمارات في الأراضي والمباني من أكثر مصادر الربح جاذبيّةً ويُسجّل ارتفاعٌ واضحٌ في أسواق العقارات وورش العمار على أعلى المستويات. غير أنّ الغموض يلفّ مسألة ملكيّة الأراضي وهي تقترن بترتيبات مؤسسية وبحوكمة ضعيفة. تتشارك وكالات حكوميّة وبلديّة مسؤوليّات إدارة أراضي الدولة ولا وجود لجردٍ شاملٍ للأراضي والممتلكات العامة والخاصّة بالدولة. لا شكّ في أنّ مواطن الضعف هذه أدّت إلى سوء استخدام الموارد الطبيعية والأراضي والممتلكات، مما يؤثّر أيضاً في حماية البيئة من خلال السماح بالاستغلال المفرط والتعديّات والتطوير غير النظامي.

تتولّى المديرية العامة للشؤون العقارية إدارة الأراضي في لبنان وهي قامت بإدارة إيجابيّة لنظام السجل العقاري والمساحي الرقمي. ولكن بالمقارنة مع هيئات مماثلة على الصعيد العالمي، يُعتبر النظام ضعيف الأداء في مجال تبادل البيانات الجغرافية المكانية الرقمية، وتغطية السجلات، وجرد أراضي الدولة وإدارتها، وتخمين الضرائب على الممتلكات. على سبيل المثال، أ) يقوم السجل العقاري اللبناني بمعالجة 800 ألف طلب حصول على المعلومات بطريقة يدوية سنوياً، في حين أن البوابة الإلكترونية الكرواتية للسجل العقاري (التي تغطي تقريباً نفس حجم السكان) تقوم بمعالجة 25 مليون استفسار على الإنترنت سنوياً، ب) وفي حين يقدّم السجل العقاري والمساحي الرقمي في لبنان بعض الخدمات الإلكترونيّة إلى الجمهور وهذا يُعتبر أمراً إيجابياً، لا يُعترف بالسجلات الرقميّة على أنها سجلات قانونيّة ويتم الاحتفاظ بالسجلات اليدويّة على نحوٍ موازٍ بموجب قانون التسجيل الذي يرقى للعام 1926، ج) لدى السجل العقاري اللبناني تغطية جيدة للممتلكات الخاصة (قطع الأراضي والشقق)، ولكنّ السجل المساحي يغطي 55% فقط من قطع الأراضي، د) لا تتوفّر إمكانية الوصول المباشر إلى السجل العقاري والمساحي الرقمي إلّا في بعض الأقسام الفنيّة في وزارة المالية والمديريّة العامة للشؤون العقارية.

وفي حين يتم تسجيل الأراضي الخاصة في السجل العقاري، إلاّ أنّ التسمية الخاصة بهم (أي المؤسسات التي يتم تسجيلها باسم صاحب الأرض أو الوصي عليها) ليست موحّدة، على سبيل المثال لم يفرز البحث عن لائحة بجميع أراضي الدولة المنوطة بوزارة التعليم نتيجةً ذات موثوقيّة. هذا ولا يتم تسجيل أراضي الدولة في السجل العقاري على الإطلاق. وبالتالي ليس للدولة وصول إلى معلوماتٍ ذات موثوقيّة بشأن أصولها العقاريّة. تتحكّم شعبة ممتلكات الدولة في المديريّة العامة للشؤون العقاريّة في ممتلكات الدولة المسجّلة وتتولّى إدارتها. عمليّاً، تُركّز الشعبة على التصرّف بممتلكات الدولة من خلال عمليّات البيع بالمزاد العلني والإيجارات. يتولّى قضاة المحكمة العقاريّة إدارة ممتلكات الدولة غير المسجّلة. أمّا التعدّي على أراضي الدولة فيبدو شائعاً على ولكن لا وجود للبيانات أو المصادر أو السبل لرصد أراضي الدولة بطريقةٍ تلقائيّة.

أمّا وكالة البيانات الجغرافيّة الرائدة في لبنان فهي مديريّة الشؤون الجغرافيّة التابعة للجيش اللبناني والتي تُعدّ خرائط المسح الطوبوغرافي والبيانات الجغرافيّة المساحيّة للأغراض العسكريّة والمدنيّة. يُمكن شراء منتجات المديريّة بعد الموافقة على كلّ طلب. وفي محاولةٍ لتعزيز الوصول إلى المعلومات من خلال مقاربة البنية التحتية للبيانات المكانيّة الوطنيّة، أنشأت وزارة الدولة لشؤون الإصلاح الإداري بوّابةً خاصةً بنظام المعلومات الجغرافيّة قبل بضع سنوات واستحدثت إطار عملٍ تنظيميّ للبنية التحتية للبيانات المكانيّة الوطنيّة وآليّة تنسيق للوصول إلى البيانات الجغرافيّة المساحيّة ولكنّ عمليّة التطبيق أخفقت بحكم غياب التمويل أو الترتيبات المستدامة لتنسيق البيانات والوصول إليها وتشاركها ونشرها. ولكن، تحقق تقدّم في عمليّات التوحيد فيُستخدم مثلاً نظام الإحداثيات المرجعي للبنان وسوريا لوضع خرائط خاصّة بجميع الأراضي اللبنانيّة وعليه يتم تطبيق معيار البنية التحتية للبيانات المكانيّة الوطنيّة.

في لبنان، توافقت القطاعات حول الحاجة إلى تطبيق البنية التحتيّة المساحيّة الجغرافيّة والخاصة بإدارة الأراضي الرقميّة وإتاحتها للعموم والاستهلاك. وعليه، وضعت المديريّة العامّة للشؤون الجغرافيّة بتصرّف العموم ثلاث خدمات الكترونيّة حول سجلات الأراضي وهي تُعنى بما يلي: 1) طلب نسخة عن سندات التسجيل؛ ب) تعقّب العمليّات؛ وج) محاكاة الرسم في خلال عمليّة إعداد المشروع. فموجب القانون تُعدّ سجلاّت الأراضي والمساحة من السجّلات العامة وترقى الأنظمة والعقبات المفروضة على بيانات المساحة الجغرافيّة لحقبة الخرائط المطبوعة ولا توفّر توجيهاتٍ واضحة بشأن الوصول الكترونيّاً إلى البيانات الجغرافيّة المكانيّة والخدمات. ومن المحتمل أن يقتضي الاعتراف بسجلاّت الأراضي الرقميّة الجغرافيّة المكانيّة والبينات الجغرافيّة المساحيّة إدخال تغييرات في الذهنيّة العامة مما يسمح بإجراء تغييرات عقلانيّة في داخل إطار العمل الحالي.

أخيراً يُسجَّل نقصٌ تلقائي في الوصول إلى قيمة الأراضي والعقارات في لبنان مما يُرتِّب تبعات على العائدات وإدارة الأراضي وأبعد من ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، إنّ عمليّة تسجيل المعاملات (القيمة) (على سجلّ الأراضي) تترك مجالاً للذاتية وهي عرضة للفساد، وتؤدّي إلى تسجيل قيمٍ أدنى من قيم السوق، مما يؤثّر في المعلومات المتاحة في السوق، كما يؤثر، بالتلازم مع ممارسات تقييم غير منسقة، في إنصاف الضرائب على الممتلكات وفي مستويات إيجارات ممتلكات الدولة مثلاً. أمّا السبيل إلى الأمام على المدى القصير والذي سوف يسمح بعائدات سريعة على الاستثمار فهو تحسين معلومات القيمة العقاريّة التي يتم استخدامها كمقياسٍ لتسجيل العمليّات العقاريّة وقاعدةٍ لتخمين الضرائب المتكررة على الممتلكات.

وبشكلٍ عام، تملك إدارة الأراضي اللبنانية العديد من العناصر والقدرات الأساسية، ولكن لم يتم توظيف هذه القدرات بحيث تصبح البنية التحتية والخدمات المتعلقة بإدارة الأراضي رقميّةً وحديثةً.

**ج. الهدف الإنمائي المقترح للمشروع**

**الهدف (الأهداف) الإنمائي (ة) المقترح (من PAD)**

تحسين الوصول إلى بيانات استخدام الأراضي والتخمين وبيانات حقوق الملكيّة والمعلومات الجغرافيّة المكانيّة من خلال تحسين نظام السجل العقاري والمساحي.

**النتائج الرئيسية**

1. زيادة إمكانية الوصول إلى خدمات تسجيل الملكية العقاريّة الرقميّة؛

2. خفض متوسط عدد الأيام لتسجيل معاملة متعلقة بالملكيّة؛

3. تحسين تصوّر المستخدم لجودة خدمات تسجيل الملكيّة العقاريّة؛

4. زيادة عدد الخدمات الإلكترونيّة التي أطلقها السجلّ العقاري والمساحي للمستخدمين الحكوميين وغير الحكوميين، أي الوزارات المختصة والهيئات الحكوميّة والبنوك التجاريّة وكتّاب العدل ومسّاحي الأراضي؛

5. بيانات جغرافيّة مكانيّة أساسيّة يمكن الوصول إليها من خلال البنية التحتية للبيانات المكانية الوطنية (NSDI)؛

6. تحسين نوعيّة بطاقات بيانات إدارة أراضي الدولة في نظام السجل العقاري الرقمي؛

7. وضع منهجية متكاملة ومنصفة لتقييم القيمة التأجيريّة؛

8. تحسين الاستدامة المؤسسية لقطاع السجلّ العقاري والمساحي.

**د. وصف المشروع**

من شأن الهدف الإنمائي للمشروع المقترح أن يتحقق عن طريق: أ) تحديث حلول وتكنولوجيات وشبكات إدارة الأراضي، ب) تنفيذ البنية التحتية للبيانات المكانيّة الوطنيّة لمشاركة البيانات والخدمات الجغرافيّة المكانيّة مع الجمهور، ج) تطوير نظام تقييم شاملٍ ونظام تجريبيّ للتحقق من معاملات العقارات وتحسين نظام فرض الضرائب على الممتلكات، د) تطوير مضمون سجل إدارة أراضي الدولة، ه) تشجيع استدامة سجل الأراضي ونظام/قطاع المساحة ودعم تنفيذ الإصلاحات المؤسسيّة وبناء القدرات من خلال الحكم الرشيد، و) العمل على المدى البعيد على التخلّص تدريجياً من عمليّات إدارة الأراضي المتداخلة والمتوازية (القديمة).

أما بالنسبة إلى المستفيدين من المشروع، فسيكونون على النحو التالي: أ) الجمهور الذي يمكن أن يمتلك ويؤجّر ويرهن ويستخدم الأراضي والممتلكات تحت حماية التسجيل القانوني للحقوق، ب) المكلّفون بضريبة الأملاك والمالكون الذين يمكن أن تخضع ممتلكاتهم للمصادرة، والذين سيستفيدون من قيم أراض أكثر إنصافاً وشفافية، ج) المستثمرون الذين يعوّلون على الوصول الآمن إلى العقارات والحصول المحسّن على الائتمان، د) الحكومة والبلديّات والمنظمّات غير الحكوميّة والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية التي يمكنها الاستفادة من الوصول عبر الإنترنت إلى معلوماتٍ جغرافيّةٍ مكانيّةٍ دقيقة، ه) المديريّة العامّة للشؤون العقاريّة على وجه الخصوص التي ستستفيد من عمليّات وهياكل مؤسسيّة أكثر استدامةً. كما سيستفيد المجتمع عموماً من تحسين إدارة الأراضي تدعمه معلومات مكانيّة محدّثة ويمكن الوصول إليها متعلقة بالأراضي والممتلكات والمعاملات الخاصة بها، الأمر الذي سوف يحسّن المساءلة واتخاذ القرارات المستنيرة، وكذلك وضع السياسات المتعلّقة بالأراضي والممتلكات والموارد الطبيعية.

يشمل هذا المشروع خمسة مكوّنات وتبلغ تكلفة القرض بصورة مبدئية 43 مليون دولار:

يتألّف المشروع من خمس مكوِّنات هي: (أ) تحديث السجل العقاري والمساحي الرقمي؛ (ب) البنية التحتية للبيانات المكانيّة الوطنيّة NSDI؛ (ج) تخمين العقارات وفرض الضرائب على الممتلكات؛ (د) إدارة وجرد أراضي الدولة، (ه) التطوير المؤسسي، بناء القدرات وإدارة المشاريع.

**المكوّن ألف: تحديث السجل العقاري والمساحي الرقمي، 19 مليون دولار أمريكي.**

يهدف هذا المكوّن إلى تنفيذ حل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتكامل للنظام الرقمي للسجل العقاري والمساحي وربطه بوظائف أخرى مثل تخمين الممتلكات وإدارة أراضي الدولة. سيُسهم هذا المكوِّن في العقد الاجتماعي من خلال تعزيز نوعيّة الخدمات التي توفّرها الحكومة والثقة في القطاع عن طريق الترويج العملي للشفافية والوصول المتساوي إلى المعلومات والخدمات الالكترونيّة والعمليّات الموحّدة. وسوف تستفيد أسواق الأراضي والممتلكات من استثمارات مبنيّة على الموقع وإدارة الأراضي من الوصول الميسّر إلى سجّلات الأراضي والخدمات الالكترونيّة. ومن شأن هذا المشروع: 1) تحديث إستراتيجيّات وزارة المال والمديريّة العامة للشؤون العقاريّة لجهة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (بما في ذلك إستراتيجيّة الأرشيف الرقمي)؛ 2) إقامة قاعدة بيانات موحّدة لنظام السجل العقاري والمساحي الموحّد؛ 3) تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها، 4) تنفيذ الخدمات الإلكترونية الجديدة وإدماجها مع الأنظمة الخارجيّة، 5) إنشاء محفوظات رقميّة ومركز تعافٍ من الكوارث، 5) مسح الخرائط المرجعيّة الورقيّة المتبقيّة وتحويلها إلى متّجهات، 7) تحسين أماكن العمل التقني والمكاتب الرئيسيّة، وأخيراً 8) استحداث نظام بريد إلكتروني وإدراج حلول للتوقيع الرقمي ونقل الملكيّة إلكترونياً. وسوف يتم تطوير النظام وفقاً لتحليل العمليّات التجاريّة وإعادة الهندسة، وبعد ذلك سيتم تجربته وتعميمه، وسيتم تدريب الموظفين على تشغيله.

**المكوّن باء: البنية التحتيّة للبيانات المكانيّة الوطنيّة، 2.5 ملايين دولار أمريكي**

يهدف هذا المكوّن إلى تحسين تحديد وتخزين واستخدام ومشاركة وتبادل البيانات والخدمات الجغرافيّة المكانيّة في لبنان. وسوف يُسهِّل هذا المكوّن توفير قاعدة بيانات مساحيّة جغرافيّة موحّدة ونقطة الوصول لجميع خدمات التخطيط وإضافة القيمة في البلاد والتي تُحدث تأثيراً مباشراً في الوظائف والنمو. ويتم التركيز على الإفراج عن المعلومات في مجموعة بيانات المساحات الجغرافيّة العامة تحقيقاً للتنمية. وستستفيد نشاطات الرصد والوقاية من تحسين المعلومات الجغرافيّة المكانيّة والخدمات الالكترونيّة. وسوف يتحقق ذلك من خلال توفير الوصول إلى بيانات السجل العقاري والمساحي وغيرها من مجموعات البيانات الجغرافيّة المكانيّة العامة من خلال البنية التحتية للبيانات المكانيّة الوطنيّة. وسوف تعود البيانات الجغرافيّة المكانيّة العامّة بالمنفعة على المستخدمين ومقدّمي الخدمات على جميع مستويات الحكومات والمنظمات غير الحكوميّة والقطاع الخاص والأوساط الأكاديميّة والعامة. وسوف يُحقق المشروع ما يلي: 1) دعم عمليّة وضع وتنفيذ استراتيجيّة البنية التحتيّة للبيانات المكانيّة الوطنيّة استناداً إلى أفضل الممارسات والمعايير المفتوحة الدوليّة، 2) تحسين التكنولوجيّات والبنية التحتيّة الخاصة بالبنية التحتيّة للبيانات المكانيّة الوطنيّة؛ 3) إنشاء خريطة أساس موحّدة (صورة مصحّحة متعامدة عبر الأقمار الاصطناعيّة و/أو صورة جوية) لمجموع الأراضي اللبنانيّة، 4) دعم عمليّة إنشاء وتوحيد البيانات الجغرافيّة المكانيّة (الخاصّة بالمديريّة العامّة للشؤون العقاريّة ومديرية الشؤون الجغرافية GAD) من أجل دمجها في البنية التحتيّة الوطنيّة الأساسيّة، و5) تطوير الخدمات الالكترونيّة وربط البنية التحتيّة للبيانات المكانيّة الوطنيّة بنظام الحوكمة الإلكترونيّة في لبنان. توسيع نطاق البنية التحتيّة الوطنيّة الأساسيّة من خلال اتفاق إطار عمل مشترك. يتم التخطيط لدعم عمليّة الوصول إلى البينات في خلال المرحلة الثانية.

**المكوّن جيم: تخمين العقارات وفرض الضرائب على الممتلكات، 11 مليون دولار أمريكي**

يهدف هذا المكوّن إلى إنشاء نظام تخمينٍ شامل لجميع الممتلكات المبنيّة والأراضي غير المستثمرة في لبنان والتي تُغطّي أصلاً الأحياء الحضريّة الأساسيّة في البلاد. ومن شأن ذلك أن يزيد الشفافية في السوق ويحدّ من مخاطر القطاع المصرفي/الرهن العقاري ناهيك عن تحسين البنية التحتيّة لضريبة الأملاك المتكررة. وعلى المدى القصير، سوف ترتفع عائدات ضريبة النقل نتيجة تحسين بيانات القيمة المرجعيّة لدعم عمليّة المصادقة على كلفة المعاملة عند التسجيل. وعلى المدى البعيد، سوف يسمح النظام بتعزيز الضريبة المتكررة على الأملاك وإيجار أراضي الدولة من خلال تحسين المعلومات حول القيمة. ومن شأن تحسين الضرائب على الممتلكات والمبنيّة على القيمة أن يُحدث تأثيراً حوكمياً وتوزيعيّاً يعود بالمنفعة على نسبة 40% من السكّان. وسوف يسمح المكوّن: 1) بتطوير منهجيّات التقييم الشامل، 2) إجراء جرد للبيانات الماديّة المتعلقة بالأراضي والممتلكات في أبرز المواقع الحضريّة في لبنان، 3) وضع نظام تخمينٍ عامٍ للبنان، 4) تحسين التعليم على التخمين وتسهيل التزام مهنة التخمين في لبنان بمعايير التقييم الدوليّة. وفي خلال فترة متابعة المشروع/المرحلة الثانية، من المتوقّع أن يتوسّع نظام التخمين بحيث يشمل جميع المناطق الحضريّة والريفيّة وبحيث يقوم بوضع خارطة تخمين الأراضي عملاً بالمؤشرات العقاريّة.

**المكوّن دال: إدارة وجرد أراضي الدولة، 3 ملايين دولار أمريكي.**

يهدف هذا المكوّن إلى تحسين نوعيّة البيانات الخاصّة بأراضي الدولة في نظام السجلّ العقاري والمساحة الخاص بالمديريّة العامّة للشؤون العقاريّة. يستثمر هذا المكوِّن في تحسين نظام تكنولوجيا المعلومات الخاص بإدارة أراضي الدولة. وسوف يتم تحديث المضمون من البيانات مع تفادي التغييرات التشريعيّة إلى أبعد تقدير وسوف يتم إدخال المعلومات الخارجيّة حول أراضي الدولة و/أو ربطها بنظام السجلّ العقاري والمساحة. وسوف تهدف عمليّة تجميع المعلومات حول أراضي الدولة في ما تهدف إليه إلى تعزيز الجهوزيّة في الاستجابة للنزاعات من خلال تحسين المعلومات المتصلة بالأراضي العامة المتاحة كملجأ مؤقت للاجئين. وسوف يهدف المكوّن إلى: 1) تسهيل وضع استراتيجيّة جديدة واتفاقات بين المؤسسات وتنسيق بين الوكالات حرصاً على إدارة أراضي الدولة؛ 2) تحسين نوعيّة بيانات أراضي الدولة في نظام السجلّ العقاري والمساحة؛ 3) دمج مجموعة بيانات الأراضي العامّة وبيانات أراضي الدولة في نظام السجل العقاري والمساحة؛ 4) ربط خطط التقسيم المساحي بنظام السجل العقاري والمساحة.

**المكوّن هاء: التطوير المؤسسي، بناء القدرات وإدارة المشاريع، 7 ملايين دولار أمريكي**

يهدف هذا المكوّن إلى تحسين قدرة المديرية العامة للشؤون العقارية وحوكمتها على إتاحة التنفيذ النوعي للمشروع. وسوف يهدف المكوّن إلى: 1) وضع وتنفيذ رؤيا مؤسسيّة واستراتيجيّة وميثاق لخدمة المواطن وخارطة طريق لتحسين المديريّة العامة للشؤون العقاريّة بحيث تحسّن التزام المواطن في القطاع؛ 2) توفير التحليل القانوني والتوصيات المتصلة بالمعوّقات القانونيّة أمام التحديث؛ 3) تنفيذ الهياكل لتعزيز مساءلة أصحاب المصلحة الرئيسيين من قبل المديريّة العامة للشؤون العقاريّة، بما في ذلك وضع آليّة لمعالجة الشكاوى على مستوى وكالة 4) تعزيز سياسات وإجراءات الموارد البشرية في المديرية العامة للشؤون العقارية، 5) القيام بأنشطة توعية عامة لتحسين التصوّر العام عن المديرية العامة للشؤون العقارية وخدماتها، وإعلام الرأي العام بنشاطات المشروع 6) رصد وتقييم أنشطة المشروع، 7) تقديم المساعدة التقنيّة لدعم تنفيذ المشروع، 8) وضع برنامج نقل المعرفة وتطوير القدرات وتطبيقه (على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتيّة الوطنيّة الأساسيّة وإدارة أراضي الدولة وتخمين الممتلكات وحوكمة القطاع العام الخ. بالاستناد إلى خطط التدريب السنوي، 9) وضع تقييم للأثر الاجتماعي من شأنه أن يُحلل التبعات المباشرة وغير المباشرة لنشاطات المشروع على مجموعات اجتماعيّة مختلفة ووضع التوصيات الرامية إلى التلطيف من المخاطر الاجتماعيّة و10) الإبقاء على وحدة إدارة المشروع (PMU) خلال فترة تنفيذ المشروع و11) وبحسب الميزانيّة المتبقيّة في نهاية المشروع، سيتم وضع منهجيّات مطورّة للبيانات التلقائيّة لمتابعة المشروع (جرد أراضي الدولة، تجديد الخارطة العقاريّة، التسجيل الأوّل التلقائي، نموذج ثلاثي الأبعاد عن المدينة وعمليّات فضّ نزاعات).

***مجالات متقاطعة***

***إشراك المواطنين:*** سوف يتضمّن المشروع العديد من تدابير مشاركة المواطن. أوّلاً يتضمّن المشروع التركيز على تعزيز المعلومات المتاحة للرأي العام. يهدف المكوّن باء بصورة محددة إلى جعل البيانات المكانيّة (بما في ذلك بينات السجل العقاري والمساحة) المتوفّرة من طيفٍ واسعٍ من الفعاليّات (بما في ذلك الفعاليّات غير الحكوميّة والقطاع الخاص) متاحةً للرأي العام. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمّن المشروع حملات التوعية التي من شأنها أن تزيد من وعي المواطنين حيال نشاطات المديريّة العامة للشؤون العقاريّة وتُروّج لاستخدام الخدمات. كما سيتضمن المشروع مسوحات حول درجة ارتياح الزبون والتي ستتم طوال فترة وجود المشروع وتزوّد المواطنين بفرصة إعطاء معلومات مرتجعة حول نشاطات المشروع وخدمات المديريّة العامة للشؤون العقاريّة بصورةٍ أكثر شموليّةً. وسيُشكِّل ذلك تتمةً لمشاريع أخرى تقوم على بناء قدرات المديريّة العامّة للشؤون العقاريّة بهدف توفير خدمات نوعيّة. وأخيراً، طوال فترة المشروع، ستقوم المديريّة العامة للشؤون العقاريّة بوضع آليّة لمعالجة الشكاوى والتي سيتم استخدامها بالدرجة الأولى (وليس بصورة حصريّة) من جانب الأشخاص الذين يرغبون في التصدّي لعمليّة تخمين الأراضي والتي ستقوم بها الأنظمة الخاضعة لاختصاص المكوّن جيم.

***النوع الاجتماعي:*** وحيث يقوم المشروع بالدرجة الأولى على تحسينات تكنولوجيّة، وعلى تحسين البيانات والوصول إليها والإصلاحات المؤسسيةّ، فهذا يعني إنّه لا يؤتي تأثيراً متمايزاً لجهة النوع الاجتماعي. ولكنّ جميع النشاطات سيتم تفصليها بحسب حاجات الرجال والنساء عند الاقتضاء. وهذا يعني على سبيل المثال أنّ أي معلومات وحملات إعلام تُشكل جزءاً من هذا المشروع سيتم تصميمها بطريقةٍ تسمح لها بأن تبلغ المستفيدين من الذكور والإناث على حدٍ سواء مع فهم ومراعاة السبل المختلفة التي يتبعها الرجال والنساء في الحصول على المعلومات. وسوف يتم تدريب موظفي خدمة الزبائن بحيث يفهمون ديناميكيّات النوع الاجتماعي ويوفّرون الخدمات النوعيّة بالتساوي بين الرجال والنساء. أمّا التقييم الاجتماعي الذي سيتم للمشروع كاملاً فقد يُحدد قضايا النوع الاجتماعي التي يجب الوقوف عندها كما سيتم تعديل نشاطات المشروع للردّ على هذه المعلومات.

**ه. التطبيق**

**الترتيبات المؤسسيّة والمعنيّة بالتطبيق**

ستكون المديريّة العامّة للشؤون العقاريّة هي الوكالة المعنيّة بالتطبيق بالتعاون الوثيق مع مديريّة المال في وزارة الماليّة والمؤسسات المناطة بها صلاحيّة إدارة أراضي الدولة وبرنامج الحوكمة الالكترونيّة الوطني ولجنة نظام المعلومات الجغرافيّة الوطنيّة ومديرية الشؤون الجغرافية ومركز الاستشعار عن بعد وغيرها من المؤسسات العامة والخاصة التي تُعدّ البيانات الجغرافيّة المكانيّة وتتولّى إدارتها مثل البلديّات. وسوف تكون وحدة إدارة المشروع مسؤولةً عن إدارة المشروع وعن وظائفه الماليّة في حين تتولّى المديريّة العامّة للشؤون العقاريّة مسألتَي الرصد والتقييم. ستكون وحدة إدارة المشروع بإدارة مدير للمشروع وسوف تتضمن أخصائيين في تسجيل الأراضي والعقارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقانون والتخمين وبناء القدرات والرصد والتقييم والمشتريات والإدارة الماليّة وسوف تعمل بمساعدة طاقم عمل معني بأعمال السكريتيريا والمعاملات. سيتم تعيين موظفين ماليين يألفون الإجراءات المصرفيّة من الخارج على أساس مباراة دخول تراعي إرشادات البنك وخطوطه التوجيهيّة. أمّا خبرة المديريّة العامّة في تطبيق مشاريع قروض البنك الدولي فتعود إلى أكثر من عقد ولا يذكر أحد وجود مؤسسة أخرى ذات صلة. أمّا لجهة التعاون والتآزر بين الأطراف الخارجيّة، فسيكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشريط الطبيعي لكونه يوفّر الدعم لوزارة المال في تطبيق سياسة الماليّة العامة والإصلاحات عن طريق الدعم التقني والاستشاري في مجال السياسات.

**و. موقع المشروع والخصائص الماديّة الأساسيّة المتصلة بتحليل الإجراءات الوقائيّة (في حال وجودها)**

يدعم المشروع تطوير أنظمة وطنيّة ذات تغطية وطنيّة. من شأن الاستثمارات التي يدعمها المشروع أن تستهدف المكاتب الحكوميّة المركزيّة والإقليميّة التي تشمل الأراضي الوطنيّة وتوفّر الخدمات على النطاق القطري.

**ز. أخصائيو الإجراءات الوقائيّة البيئيّة والاجتماعيّة في فريق العمل**

شاوغانغ وانغ، شفيق حسين

**سياسات الإجراءات الوقائيّة التي يُمكن أن تنطبق**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **سياسات الإجراءات الوقائية** | **تم تفعيلها؟** | **التوضيح (اختياري)** |
| التقييم البيئي (OP/BP 4.01) | نعم | سيتم تفعيل هذا الإجراء الوقائي بسبب أعمال الترميم والتجديد في المرافق التقنية والمساحات المكتبية المقرّرة في إطار المكوّن ألف من المشروع. وتشمل التأثيرات البيئية المصاحبة الغبار والضوضاء والسلامة في الموقع وإدارة النفايات. وعليه، سيتم إعداد خطّة إدارة بيئيّة توفّر الشروط البيئيّة والضمانات والتدابير التي سيتخذها مقاولون صغار يتم الاتصال بهم من المشروع للحرص على أن تستوفي أعمال الترميم والتركيز في الفضاء المكتبي شروط السلامة والصحّة والمعايير البيئيّة. ولهذه الغاية، سوف تُدرج خطّة الإدارة البيئيّة التي تتضمن الخطوط التوجيهيّة على أنّها جزء أساسي من مستندات المناقصة. |
| التقييم البيئي (OP/BP 4.01) | نعم | سيتم إجراء تقييم اجتماعي بموجب المشروع. وسوف يهدف التقييم إلى فهم الآثار الاجتماعيّة الناشئة عن جميع مكوّنات المشروع مع التركيز على فهم التأثير على الفقراء والمستضعفين من أجل التعامل بشكلٍ خاص مع أيٍّ من المخاطر المتصلة بإدارة أراضي الدولة وسوف يُعنى التقييم بتقييم الإطار القانوني الشامل ناهيك عن مقاربة الحكومة إلى التعامل مع الحالات غير النظاميّة مثل الإخلاءات وإطار العمل المؤسسي الذي يُشكِّل مدخلاً إلى التدابير التلطيفيّة. سيكون التقييم الاجتماعي بإدارة الحكومة وسيتولّى البنك الدولي مراجعة الشروط المرجعيّة. ومن التوقع أن يجري التقييم الاجتماعي في العام الثاني من تطبيق المشروع حيث ستكون المعلومات التي يجمعها المشروع والمتصلة بجرد الدولة والتخمين والبيانات الجغرافيّة المكانيّة ضروريّاً لإجراء عمليّة التقييم. وفي المكوِّن دال على وجه الخصوص، سوف يتعيّن تحديد أراضي الدولة من أجل إفساح المجال أمام تصميم التقييم الاجتماعي على النحو المناسب بهدف فهم وجهة استخدام أراضي الدولة. وسوف يتم تصميم تدابير التلطيف/الإدارة الخاصة بالمخاطر الاجتماعيّة المحددة بمساعدة الزبون ما أن تستكمل عمليّة التقييم الاجتماعي. ولقد التزم الزبون بالحرص على ألاّ تترتب عن عمليّات تحديد أراضي الدولة تبعات اجتماعيّة مثل الإخلااءات أو إعادة التوطين. |
| الموائل الطبيعية (OP/BP 4.04) | لا |  |
| الغابات (OP/BP 4.36) | لا |  |
| مكافحة الآفات (OP 4.09) | لا |  |
| الموارد الحضارية المادية (OP/BP 4.11) | لا |  |
| الشعوب الأصلية (OP/BP 4.10) | لا |  |
| إعادة التوطين القسرية (OP/BP 4.12) | لا | لن يتسبّب المشروع بحيازة الأراضي أو بتقييد استخدام الأراضي. ومع أنّ المكوّن دال سوف يُحسّن جرد أراضي الدولة، إلاّ أنّ المشروع لن يؤدّي إلى تعديل الحقوق القانونيّة على الممتلكات واستخدام الأراضي أو شغلها. وعليها، لن تطبّق سياسة البنك حول إعادة التوطين القسريّة OP 4.12. ولكنّ هناك خطر بأن تؤدّي المعلومات لمحسّنة والرغبة في تحسين إدارة موجودات الدولة إلى اتخاذ قرار بشأن زيادة الإخلاءات. ومن أجل إدارة مثل هذه المخاطر الاجتماعيّة، سيجري تقييم اجتماعي كجزءٍ من المشروع بحسب مقتضيات OP 4.01.  وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يشمل الاستثمار في تقييم العقارات في إطار المكوّن جيم إنشاء الترسيم والتحديد للأغراض المالية. فقد يكشف التحديد عن خصائص لم يتم ترسيمها أو تسجيلها في السجل المساحي. غير أن نشاط إنشاء الترسيم المحتمل لن يغيّر الحقوق القائمة المتعلقة بالممتلكات، وبالتالي لن يؤثّر في استخدام الأراضي أو تملّكها أو يؤدي إلى إعادة توطين قسرية.  في الختام، لم يتم تفعيل الإجراء الوقائي في مرحلة التصميم. غير أنه سيعاد النظر في المسألة أثناء إعداد المشروع عندما تصبح أنشطة المشروع أكثر وضوحاً. |
| سلامة السدود (OP/BP 4.37) | لا |  |
| المشاريع على مجاري المياه الدولية (OP/BP 7.50) | لا |  |
| المشاريع المقامة في المناطق المتنازع عليها (OP/BP 7.60) | لا |  |

**مواضيع سياسيّة أساسيّة حول الإجراءات الوقائية وإدارتها**

1. **ملخص بمواضيع الإجراءات الوقائيّة الأساسيّة**

**1. توصيف المواضيع المتصلة بالإجراءات الوقائيّة والآثار المرتبطة بالمشاريع المقترحة. تحديد ووصف الآثار المحتملة على المدى البعيد والأساسيّة و/أو التي لا يُمكن العودة عنها:**

تعتبر الآثار البيئيّة الناشئة عن المشاريع المقترحة محدودة ويُمكنها أن تتضمن: الغبار والضوضاء والسلامة في الموقع وإدارة النفايات. لا وجود لآثار اجتماعيّة كبيرة وعلى نطاقٍ واسعٍ أو لا يُمكن العودة عنها في المشروع المقترح. أمّا في ما يخصّ الأثر الاجتماعي، فمن المتوقّع أن يُحدث المشروع آثاراً اجتماعيّةً إيجابيّةً لكونه قد يزيد الوصول إلى الممتلكات ذات الموثوقيّة وسائر البيانات الجغرافيّة المكانيّة. ولن يترتب عن نشاطات المشروع حيازة الأراضي أو أي قيدٍ على استخدام الأراضي.

**2. توصيف الآثار غير المباشرة و/أو على المدى البعيد الناشئة عن نشاطات المشروع المستقبليّة:**

لا وجود لآثار مرتقبة غير مباشرة أو على المدى البعيد في مجال المشروع. ولكن هناك خطر أن تؤدّي المعلومات المطوّرة والرغبة في حسن إدارة موجودات الدولة في اتخاذ قرارات متصلة بزيادة عدد الإخلااءات. ومن أجل إدارة مثل هذه الآثار الاجتماعيّة، سيتضمن تقييم المشروع الاجتماعي والذي يتمّ بحسب مقتضيات OP 4.01 تقييماً شاملاً لإطار العمل القانوني ولتطبيق مقاربة الحكومة حيال الحالات غير النظاميّة مثل قرار الإخلاءات؛ والمخاطر المحتملة التي يعرضها المكوّن دال (مع فهمٍ للأثر غير المتناسق المحتمل على السكان المستضعفين)؛ وإطار العمل المؤسسي الذي يُمكن أن يُشكِّل مدخلاً إلى تدابير التلطيف. ستجري عمليّة التقييم الاجتماعي في السنة الثانية ما أن يتم تحديد أراضي الدولة بموجب المكوّن دال وسوف يتم تصميمه بحيث يشمل وجه استخدام الأراضي والآثار الاجتماعيّة المترتبة عن وضع الدولة سيطرتها على هذه الأراضي. سيتم تصميم تدابير التلطيف/الإدارة والخاصة بالمخاطر الاجتماعيّة المحددة بالتعاون مع الزبون ما أن يُستكمل التقييم الاجتماعي. وسوف يحرص الزبون على عدم وجود آثار اجتماعيّة سلبيّة منها الإخلاءات أو إعادة التوطين والناتجة عن تحديد أراضي الدولة.

وسيشمل التقييم الاجتماعي المخاطر الاجتماعيّة واحتمال تحسين الأداء الاجتماعي لجميع نشاطات المشروع. وهو سيتضمن فهم السبيل الأفضل إلى تكييف النشاطات التي تعزز الوصول إلى المعلومات والشفافية بحيث تكون متاحةً لمجموعات اجتماعيّة مختلفة ناهيك عن السبيل إلى تخمين الأراضي بطرقٍ تحمي مصالح الفقراء.

يتضمن المشروع العديد من النشاطات الأخرى التي تُحسّن تأثير المشروع الاجتماعي. وسوف يتضمّن المشروع على وجه الخصوص آليّة معالجة الشكاوى التي سيتم استخدامها لطرح الأسئلة/معالجة المعلومات المرتجعة بشأن التخمين وتحديد أراضي الدولة والبيانات الجغرافيّة المكانيّة. هذا ويتضمّن المشروع التركيز على نشاطات التوعية بشأن المشروع وبناء القدرات حول خدمة الزبون في المديريّة العامّة للشؤون العقاريّة ومسح حول درجة ارتياح الزبون. ولن يترتب عن هذه النشاطات إحداث تأثير اجتماعي إيجابيّ وحسب وإنمّا أيضاً معلوماتٍ مؤاتية حول المخاطر الناشئة.

**3. وصف بدائل المشروع (في حال وجودها) والتي يتم النظر فيها للمساعدة على تفادي الآثار السلبيّة أو الحدّ منها.**

من غير المتوقّع أن يُحدث المشروع أي تبعات سلبيّة.

**4. وصف التدابير التي يتخذها المقترض للتعامل مع قضايا سياسة الإجراءات الوقائيّة. تقييم قدرة المقترض على التخطيط وتطبيق التدابير الموصوفة.**

سيعد المقترض خطّة إدارة بيئيّة توفّر الشروط البيئيّة والخطوط التوجيهيّة والتدابير التي يجب على مقاولين صغار الحجم اتخاذها ضمن إطار المشروع. وسيتم تضمين خطّة الإدارة البيئيّة اتي تتضمن الخطوط التوجيهيّة على أنّها جزء من مستندات المناقصة. وسوف تشرف وحدة إدارة المشروع على تطبيق الخطوط التوجيهيّة من جانب المقاولين. وستتم عمليّة التقييم الاجتماعي كجزءٍ من المشروع لتقييم المخاطر الاجتماعيّة المحتملة والنتائج الناشئة عن المشروع. ولكنّ، وحدة تنفيذ المشروع PIU لا تتمتع بأي خبرة في إجراء التقييم الاجتماعي. سيتم التعاقد مع مستشارٍ ذات خبرةٍ لإعداد دراشة التأثير الاجتماعي بالتعاون مع فريق عمل البنك.

**5. تحديد الفعاليّات الأساسيّة ووصف آليّات التشاور والإفصاح عن سياسات الإجراءات الوقائيّة مع التشديد على السكان الذين يُحتمل أن يتأثروا بالمشروع.**

تتمثّل الفعاليّات الأساسيّة بوحدة إدارة المشروع وبموظفي المديريّة العامّة للشؤون العقاريّة. في خلال فترة إعداد المشروع، جرت مداولات مع طيفٍ واسعٍ من الفعاليّات من القطاعات العامة والخاصة وغير الحكوميّة. تتضمن هذه المشاورات ورش العمل التي أجريت ضمن إطار مشروع المساعدة الفنيّة الذي جرى تطبيقه قبل سنتين من إعداد مشروع الاستثمار الذي جرى في خلاله تحديد التدخلات ذات الأولويّة في قطاع الأراضي وتمّ التداول في التأثير الاجتماعي والاقتصادي المحتمل الناتج عن مثل هذه التدخلات/الإصلاحات.

تمّ وسيتمّ إعداد مستندات الإجراءات الوقائيّة بطريقةٍ تشاركيّةٍ بين وحدة إدارة المشروع وموظفي المديريّة العامة للشؤون العقاريّة. وعليه، ستكون مستندات الإجراءات الوقائيّة متاحةً للعموم على موقع المديريّة الالكتروني وفي المكتب الأمامي. أمّا المشاورات مع مختلف الفعاليّات فستتم بمعيّة التقييم الاجتماعي الذي جرى في خلال فترة تطبيق المشروع.

**ب. مقتضيات الإفصاح (ملاحظة لا تظهر الخانات في ما يلي إلاّ عند تفعيل سياسات الإجراءات الوقائيّة ذات الصلة)**

**التقييم البيئي/التدقيق/خطّة الإدارة/ غيره**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| تاريخ تلقّي البنك المستند | تاريخ تقديمه إلى متجر المعلومات InfoShop | بالنسبة إلى مشاريع الفئة 1، تاريخ توزيع الموجز التنفيذي عن التقييم البيئي إلى المدراء التنفيذيين |
| 21 نيسان/أبريل 2017 | 30 حزيران/يونيو 2017 |  |

**الإفصاح "في داخل الدولة"**

لبنان

16 حزيران/يونيو 2017

**التعليقات**

تمّ نشر خطّة الإدارة البيئيّة على موقع المديريّة العامة للشؤون العقاريّة الالكتروني

<http://www.lrc.gov.lb/sites/default/files/styles/EMP.pdf>

سيتم إعداد مستند تقييم الأثر الاجتماعي في خلال السنة الثانية وسيتم نشره

**ج. مؤشرات رصد الامتثال على مستوى الشركات (يتم ملؤه فور انتهاء اجتماع قرار المشروع من وضع اللمسات الأخيرة على ISDS) (ملاحظة: لا تظهر الفقرات في ما يلي إلاّ في حال تفعيل خانة سياسة الإجراءات الوقائيّة المناسبة)**

OP/BP/GP 4.01 – التقييم البيئي

*هل يحتاج المشروع إلى تقييمٍ بيئيٍ قائمٍ بذاته (بما في ذلك خطّة إدارة بيئيّة)؟*

نعم

*في حال الردّ بالإيجاب، فهل قامت الوحدة البيئيّة الإقليميّة أو قام مدير الممارسة بمراجعة تقرير التقييم البيئي والموافقة عليه؟*

نعم

*هل تكاليف إعداد خطّة الإدارة البيئيّة مدرجة في الاعتماد/القرض؟*

نعم

**سياسة البنك الدولة حول الإفصاح عن المعلومات**

*هل أرسلت مستندات سياسات الإجراءات الوقائيّة ذات الصلة إلى متجر المعلومات InfoShop الخاص بالبنك الدولي؟*

نعم

*هل تمّ الإفصاح عن المستندات ذات الصلة في البلد بطريقةٍ علنيّةٍ بالشكل واللغة التي تكون مفهومةً وهل وُضعت بتصرّف المجموعات المتأثرة بالمشروع والمنظمات غير الحكوميّة المحليّة؟*

نعم

**جميع سياسات الإجراءات الوقائيّة**

*هل تمّ العمل على إعداد رزنامة وميزانيّة ومسؤوليّات مؤسسيّة واضحة ومرضيّة لتطبيق التدابير المتصلة بسياسات الإجراءات الوقائيّة؟*

نعم

*هل تضمّنت كلفة المشروع التكاليف الناشئة عن وضع سياسة الإجراءات الوقائيّة؟*

نعم

*هل يتضمّن نظام الرصد والتقييم الخاص بالمشروع تدابير ومفاعيل رصد الإجراءات الوقائيّة المتصلة بسياسات الإجراءات الوقائيّة؟*

نعم

*هل تمّ الاتفاق مع المقترض على ترتيبات تطبيق مرضية وهل انعكس ذلك على النحو المناسب في مستندات المشروع القانونيّة؟*

نعم

**جهة الاتصال**

**البنك الدولي**

ميكا-بيتيري تورهونين

أخصائي أول في مجال إدارة الأراضي

أوليفيرا جوردانوفيتش

أخصائيّة مخضرمة في مجال إدارة الأراضي

**الجهة المقترضة/العميل/متلقّي المنحة**

وزارة المالية

**الهيئات المنفّذة**

المديريّة العامة للشؤون العقاريّة

جورج معراوي

المدير العام

GeorgesM@finance.gov.lb

**لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ**:

البنك الدولي

1818 شارع إتش، نيويورك

واشنطن، العاصمة، 20433

هاتف: (202) 473-1000

الموقع الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/projects>

**المصادقات**

**المسؤولان عن فريق المهام:** ميكا-بيتيري تورهونين، أوليفيرا جوردانوفيتش

**مصادق عليه من**

مستشار الإجراءات الوقائية:

مدير الممارسات:

المدير القطري: